لها ثنايا اربع حسان . واربع فثغرها ثمان . وفي الحديث صلى ثمان ركعات
بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار وشبههما والبضع بكسر الباء وبعض العرب
يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع
عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب فوق على البضع
البضع ولا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود

قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلاثمائة الى تسعمائة

وكان قياسه مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله العشرة الحد هاهنا داخل
في المحدود اعني ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه فبالاضافة ولان الكلمة
تصير بها اخف على ما مر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلاثة اثوابا على البدل ورد بما
جاء في الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا بالعدد
وهو المقصود فلو نصب لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في نحو
احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه . واما الاضافة الى الجمع فلان المضاف اليه
كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف اليه العدد للتخفيف واصل موصوف الثلاثة
فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجيء العلة فيه قوله لفظا
او معنى الجمع المعنوي اما اسم جنس كالتمر والعسل واسم جمع كالرهط والقوم
والاكثر اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان
كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعدما مهد من اضافته الى
الجمع وقال الاخفش لا تجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا
ثلاثة نفر وقال ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي . ثم تقول ان لم يكن
للمعدود الا جمع القلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه فالاول
نحو ثلاثة اقلام وآذان والثاني نحو ثمانية دراهم واربعة رجال وان كان له الجمعان
معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود في القلة نحو ثلاثة اثواب
اجمال وقد جاء ثلاثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز ثلاثة
كلاب بتأويل ثلاثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلاثمائة الى تسعمائة مستثنى
من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفرد غير مجموع وكان القياس
ثلاث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم
ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها لغوز جمع التكسير كما في
ثلاث غرفات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد
ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة الشعر ثلاثمائين وخمس مئين قال ابو الفرزدق
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم . وبعضهم يقول في
مئين مئون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم

ولا ب

ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مُئات كان في
مئون جائزا وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين كما يجيء في باب الجمع وقال
الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين بحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشاذ لو كان
مفردا لقيل لمائة واحدة مائين وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة
نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المئي . عند الاخفش اصله المئين بحذف
النون ضرورة وحكي عن يونس انه مطروح الهاء مثل تمرة وتمر وليس بمستقيم
اذ القياس اذن مأي كمعي كما تقول في لثة لثى وفي ظبية ظبي وقيل اصله مئي ككلاب
كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق ثم خفف لاجل القافية قوله
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلان التعذر الاضافة اليه اما
من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلاثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد
قالوا خمسة عشر زيد وخمسة عشرك بجواز الاضافة الى اثني عشر لما مر في باب المركب
قلت ليس هذا مثل ذاك لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول
في المعنى وانما جيء به لبيانه وكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة والمضاف هم
عشر زيد مغاير للاول فلم يكن جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى واما
عشرون واخواته فلانه لم يجز حذف النون للاضافة اذ ليس بنون الجمع حقيقة بل
هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو وهذه النون مثلها قلت
بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة
وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما
ذكرنا في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع
وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان الجمعية
المطلوبة التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان
المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية فيه مضافا اليه
كما كانت له موصوفا فلما تعذرت الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة المفعول
الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى تجب مراعاة حاله والجمعية
كانت تفهم من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورة المعدود
في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا
هو دون العدد لانه المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان متقدما عليه
كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا كريما شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا
اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على
قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة
لا جمع في العدد قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
ثلاثة رجال واما افراده فلما جراهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه
اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)